



بسم الله الرحمن الرحيم

الإعلان العربي عن التنمية المستدامة

إن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعين بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2001 الموافق 8 شعبان 1422هـ لإعداد الخطاب العربي إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي سيعقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا 2-11 سبتمبر/ أيلول 2002م،

إذ يشيرون إلى الاعلانات ذات العلاقة وخاصة إعلان استكهولم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (1971م) وإعلان ريو لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (1992م) وإعلان برنادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (1994م) والاعلان العربي حول البيئة والتنمية تونس (1986م) والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل القاهرة (1991م) وإعلان مالو بمناسبة منتدى البيئة العالمي الأول (2000م) وإعلان جده حول المنظور الاسلامي للبيئة (2000م) وإعلان طهران حول الأديان والحضارات والبيئة (2001م) وإعلان أبوظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001م) وإعلان الرباط حول فرص الإستثمار من أجل التنمية المستدامة في الأراضي البعلية (2001م). وكذلك اعتماد منظمة المؤتمر الاسلامي (الدوحة نوفمبر / تشرين ثاني 2000م) لإعلان جدة، ومباركة مؤتمر القمة العربي (عمان مارس /آذار 2001م) لإعلان ابوظبي ، وتكليف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة استكمال الاعداد العربي الجيد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وبعد أن تدارسوا تقرير مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001م) وتقارير توقعات البيئة العالمية* (2000م) (و تقرير منتدى الشخصيات العربية المتميزة في مجال التنمية المستدامة ببيروت (2001م)، وتقاريرالمائدة المستديرة الافريقية بالقاهرة (2001) ،وتقرير المائدة المستديرة للشركاء المعنيين بالتنمية المستدامة بالبحرين(2001م) ونتائج وتوصيات المنتديات العربية لكل من المجتمع المدني (2001م) والصناعيين (2001م) والبرلمانيين العرب (2001م) والتقرير العربي حول التنمية المستدامة الذي أعدته الامانة المشتركة (2001م).

وإذ يجددون الالتزام بالعمل معاً في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة

وإذ يتطلعون إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيتم خلاله استعراض وتقييم لما تم تنفيذه من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين خلال السنوات العشر الماضية، والذي سيوفر فرصة أخرى للمجتمع الدولي لوضع برامج محددة قابلة للتطبيق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعهدات والتزامات الدول وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية.

وحرصاً على المشاركة الفعالة في قمة التنمية المستدامة، فقد تم على مستوى الوطن العربي التعاون بين جامعة الدول العربية ممثلة بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم المنتديات الإقليمية للشركاء المعنيين في تنفيذ التنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة حيث تم استعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في مختلف المجالات ، وبيان المعوقات والتحديات ، ورسم الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والأولويات للعمل المشترك ، وتقديم الرؤية العربية للإطار العام للتعاون الدولي وآلية تحقيق ذلك.

وإذ يؤكدون أنه قد حدثت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية. ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد ، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية ، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل ، و انخفاض نسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد ، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية ،وسن و تطوير التشريعات ، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية ، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية ، والاقتصاد ، والتخطيط ، والزراعة ، والبيئة ، والصحة ، والإعلام ، والخدمات . كما شهدت المنطقة العربية جهوداً واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتنامي في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية .

وإذ يعون إنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت ، فإن جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات جمّة ، تمتد آثار بعضها لسنوات عدة ، ومن أهمها:

- عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة.
- مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والتبخر ، مما أدى الى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للإستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.

- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي .
- حادثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
- عدم مواكبة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.
- نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية
- الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية

وإذ يدركون أن هناك عدداً كبيراً من التحديات والفرص المتاحة لتخطي الصعاب ولتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في الوطن العربي والتي من أهمها:

- الفقر الذي يشكل تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني إضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعمالة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر.
- الزيادة المطردة في عدد السكان بالمنطقة العربية مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية .
- ارتفاع نسبة تعداد الشباب في المجتمع العربي على الرغم من أنه يمثل مؤشراً إيجابياً للثروة البشرية ، إلا أنه في نفس الوقت يشكل تحدياً جدياً يتمثل في إيجاد البيئة الصالحة لتنشئتهم وتأهيلهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم.
- الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن.
- الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وخاصة المائية والأرضية والطاقة يتطلب رفع مستوى الوعي والإدارة السليمة لتلك الموارد ، وتشجيع أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدام والتعاون والتكامل بين الدول العربية للمحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة.
- العولمة وأثارها التي قد تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، والحاجة الى ترتيب المنطقة العربية لأوضاعها الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكتل إقليمي عربي قوي مبني على المقومات الثقافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة.
- قيام كيان إقتصادي عربي قوي يتطلب تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة والسعي نحو تكاملها لتوفير سوقاً كبيراً للمنتجات العربية ، ودعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية.

- نقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية ودراسة تلك التقنيات المراد استيرادها وتقييم تطبيقاتها وآثارها المحتملة وتلافي سلبياتها قبل الشروع في تطبيقها في المنطقة.
- صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية وإستثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

فإن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة يعلنون ما يلي:

أولاً: إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي ووصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف التالية:

- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.
- الحد من الفقر والبطالة.
- تحقيق الموازنة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.
- القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.
- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.
- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.
- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الادارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها.
- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

ثانياً: إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي:

- تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ 77 والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية .
- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي ، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وتعزيز التكافل الاجتماعي ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.
- سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.
- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كحصاد المياه وإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد
- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية وإقتصادية سليمة.
- ايلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيوخ وذوي الإحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.
- بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء و مياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة ، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثياً وتحقيق الأمان النووي في المنطقة العربية.
- تشجيع الإستثمار و إستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة.
- تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تطوير أساليب الإنتاج و التسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات و الحرف المعارف التقليدية.
- ادخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكه حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي.
- الحرص على الانضمام الى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الاطراف بما يخدم المصالح العربية ، و تعزيز التعاون الاقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الاخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم اعاقه برامجها التنموية .
- ثالثاً : إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية ، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار و التكامل بين الحضارات يتطلب إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والإتفاق علىآليات جديدة للحكومية السليمة* تستند إلى

المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة على النحو الوارد في اعلان ريوالصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وذلك من خلال ما يلي:

أ- منظمة التجارة العالمية

أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المتمثلة في فتح الأسواق أمام صادرات الدول وعدم استخدام أي عوائق للحد من قدرة الدول النامية على التنافس.

ب- المعلوماتية

أن يسعى المجتمع الدولي لتيسير واتاحة التقنيات المعلوماتية والإتصالات الحديثة التي من شأنها ترشيد استخدام الموارد والنقل والطاقة وتسهيل تنفيذ ومتابعة سياسات التنمية المستدامة .

ج- الحكومية وآليات تطويرها

- العمل على تعزيز دور جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة ومجالسها الوزارية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل.
- تطوير مؤسسات العمل التنموي والبيئي في الوطن العربي ودعم نشاطاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتساهم في تعبئة قطاعات المجتمع المختلفة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ المنظم لبرامج التنمية المستدامة وذلك كل في مجال اختصاصه.
- تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لغرض توسيع قاعدة عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة .

Good Governance

- لعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ودعوتها لتوثيق التعاون مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

د- الآليات التمويلية في الأطار الأقليمي

- تطويرالصناديق القائمة في الدول العربية والإسلامية والتي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة .
- ايلاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتحسين أوضاع البيئة.
- التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة.

هـ- الآليات التمويلية في الأطار الدولي

- وفاء الدول المتقدمة بالعهد الذي دعت اليه الأمم المتحدة ، وأكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وهو زيادة المساعدات الرسمية للدول النامية لتصبح %0.7 من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي للدول المتقدمة.

- تعزيز موارد مرفق البيئة العالمي بما يتفق مع مستوى المساعدات الرسمية للدول النامية وذلك لدوره الهام كآلية مالية أساسية لتمويل الأنشطة التنموية والبيئية , وتخصيص مزيد من الموارد للمساعدة في تنفيذ برامج الاتفاقيات المتعددة الاطراف ذات العلاقة ، وإعطاء فرص متكافئة وعادلة لجميع الدول النامية للاستفادة من هذا المرفق العالمي ، وتبسيط اجراءات الحصول على تمويل لمشاريع التنمية المستدامة من المرفق.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الموارد التمويلية الوطنية وجهود القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز الربط بين سكرتاريات الإتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة بما يحقق مزيداً من الدعم لبرامج التنمية المستدامة في الدول النامية.

و- آليات الرصد والمتابعة

- إنشاء آليات للرصد والتدقيق لبرامج التنمية المستدامة والتقييم المستمر لهذه البرامج وتطويرها حتى يتسنى ضمان توافقها وفعاليتها في تحقيق أهدافها.
- تطوير مجموعات متوائمة من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تطور التنمية بالمنطقة العربية في اتجاه الإستدامة واجراء تقييم دوري لتوجيه مساراتها .